تنافس غربي على تقاسم النفوذ في جنوب شرق آسيا

سباق محموم وتهافت أمريكي أوروبي شديد على تقاسم النفوذ في بلاد النمور الاسيوية الصاعدة وعلى مقربة من التنين الصيني العملاق واليابان المدهشة بتفوقها - الاقتصادي وغزوها للعالم صناعياً وفي محاذاة الدولتين الاسيوتين النوويتين (الهند وباكستان) ومراقبة الدب الروسي من مسافة قريبة لما يجري على الساحة السياسية في منطقة جنوب شرق آسيا.

وتعمل الدول الكبرى على الاستئساد بثروات المنطقة والتأثير على مجريات الاحداث فيها وفرض هيمنتها على مقدراتها بوضع يدها على كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالحياة الجيوسياسية - والاقتصادية والتحكم بمفاتيح الحلول للمشكلات القائمة، ولعل أبرزها الوضع المتوتر في شبه الجزيرة الكورية وميانمار وتايوان والأمن والإرهاب والديمقراطية وحقوق الإنسان.

علي العماري

ويهدف هذا السباق للاستئثار بقضايا المنطقة بصورة أكبر من خلال المشاركة الأمريكية الأوروبية القوية في المنتدى الاقليمي الأمني لدول مجموعة الاسيان على مستوى وزراء الخارجية المنعقد في اندونيسيا وما يدور من مشاورات خلف الكواليس حول الاجندة والملفات المقرر أن تناقشها القمة الآسيوية الأوروبية التي تستضيفها فيتنام واليابان في اكتوبر المقبل.

قمة هانوي

ومثلما تصدرت الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية اعمال الاجتماع الوزاري للآسيان ظهرت خلافات مبكرة حول مشاركة ميانمار في قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الاوروبي المقرر عقدها في العاصمة الفيتنامية هانوي في الأول من اكتوبر القادم. وهناك مشاورات متواصلة بين المسؤولين الاوروبيين ونظرائهم الاسيويين لتسوية المشكلة في محاولة أخيرة لإنقاذ القمة للوصول إلى حل وسط فيما يتعلق بالتمثيل في القمة. فقد اعترض الاتحاد الاوروبي على مشاركة الحاكم العسكري لميانمار الجنرال شانغ شوي في القمة لرفض نظام حكمه الديكتاتوري رفع الاقامة الجبرية المفروضة على زعيمة المعارضة الميانمارية أو بخ سان سوكي وإشراك الحزب الوطني من أجل الديمقراطية الذي تتزعمه سوكي في صياغة دستور جديد والإعداد لإجراء انتخابات عامة في بورما سابقاً فيما ترى رابطة الآسيان أن ممارسة الضغوط على نظام ميانمار يعد تدخلاً فضاً في شئونها الداخلية ومنافياً لسياسة دول الرابطة القائمة على احترام سيادة الدول وإن كانت لا تتفق مع نهجها.

ميانمار

وعلاوة على هذه الأزمة المثيرة للجدل رفضت رابطة الاسيان السماح بمشاركة الاعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الاوروبي في القمة مالم يوافق الاتحاد على حضور الاعضاء الثلاثة الجدد في الرابطة وهم كمبوديا، ولاوس، وميانمار، وانضمت الدول الثلاث إلى الرابطة عام ١٩٩٧م لكنها لم تنضم إلى الاجتماع الاوروبي الاسيوي بسبب اعتراض الدول الاوروبية على مشاركة ميانمار في المنتدى الأمني بجاكرتا رغم تأكيد ميانمار على انه سيسمح لسوكي وحزبها بالمشاركة في الانتخابات العامة دون تحديد موعد اجراء الانتخابات أو ما إذا كان سيسمح للمعارضة بالاشتراك فيها مع تقليل الجانبين الاوروبي والاسيوي من أهمية الخلافات بهذا الشأن وحثت الرابطة نظام ميانمار على تسريع وتيرة الديمقراطية ورفع الاقامة الجبرية التي تخضع لها سوكي منذ منتصف العام المنصرم .

وتصر كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي على أن بورما (ميانمار) فشلت في تحقيق تقدم للقيام بإصلاحات سياسية وهي مسألة تشكل السبب المحتمل لزعزعة الاستقرار في المنطقة إلى جانب خطر الارهاب والطموحات النووية لكوريا الشمالية.

وفي المقابل حذرت اوساط اوروبية وأسيوية من تعريض القمة المقبلة للفشل والحوار الذي بدأ في بانكوك قبل ثماني سنوات للخطر جراء الخلافات السياسية حول ملف ميانمار والفصل بين القضيتين وأن التخطيط لعقد القمة يجب أن يتوقف بسبب رفض اوروبي لمشاركة ميانمار فيها والتشديد على ضرورة أن يواصل القادة الاسيويون والاوروبيون الضغط من أجل اجراء تغيير في هذا البلد الذي يحكمه نظام ديكتاتوري عسكري.

ولا بد أن تعقد القمة الاوروبية الاسيوية في موعدها المقرر وسيؤدي الغاؤها إلى تقليص الاهتمام بالحوار بين الطرفين وسيترك لدى الاسيويين انطباعا بأن الاوروبيين لم يهتموا بمنطقة جنوب شرق آسيا. وقد حان الوقت ليفكر الاسيويون في ما أفرزته سياستهم بشأن المشاركة البناءة مع ميانمار كما أن الآوان ليتخلى الاوربيون عن موقفهم المتشدد.

ويؤكد القادة الاوروبيون انهم يريدون أن تمضي قمة هانوي قدماً لكنهم حذروا في الوقت نفسه من أن الاتحاد الاوروبي لن يغير معارضته لمشاركة ميانمار في القمة وابدى خافيير سولانا مفوض الشئون السياسية الخارجية والأمنية في الاتحاد الاوروبي استعداد الدول الاوروبية لبذل الجهود لانجاح القمة مع مواصلة الضغط بعدم مشاركة (بورما) لحملها على اجراء اصلاحات سياسية حقيقية وإعلان موعد محدد للانتخابات المقبلة ورفع الاقامة الجبرية عن زعيمة المعارضة ومشاركة الأحزاب الأخرى بالعملية الانتخابية.

الازمة الكورية

وبقدر ما يتصاعد الجدل حيال مشاركة ميانمار في القمة الأسيوية الاوروبية يدور الحديث حول ملف الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية الذي تصدر اعمال المنتدى الأمني الاقليمي للرابطة المنعقد في اندونيسيا بحضور وزير الخارجية الامريكي كولن باول ونظيره الكوري الشمالي بابك نام سوك ومسوولين اوروبيين وسيكون هذا الملف حاضراً بقوة في القمة بعد أن انتهت المحادثات السداسية في نهاية يونيو المنصرم دون التوصل إلى اتفاق حيث تصر كوريا الشمالية على أن تقبل الولايات المتحدة مقترحها بمكافاتها مقابل تجميد برنامجها النووي كأفضل سبيل لنجاح المساعي لنزع فتيل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية.

وأبدت امريكا استعدادها لدراسة المبا ركة الكورية الشمالية الاخيرة لكنها مازالت ترفض تغيير موقفها بشأن عدم تقديم مساعدات لبيونج يانج مالم تثبت أن برنامجها لنزع السلاح النووي لا يمكن الغاؤه.

وفي ضوء الموقف الأمريكي والكوري الشمالي المتباعدين بعد جولات مكوكية من المحادثات السداسية التي تشارك فيها أمريكا وروسيا والصين واليابان إلى جانب الكوريتين الشمالية والجنوبية بسبب اصرار بيونج يانج على الحصول على ضمانات امريكية بعدم الاعتداء عليها ورفض واشنطن تقديم اي تنازلات تبدو مهمة القادة الأسيويين والأوروبيين خلال القمة معقدة جداً .. وتظهر بعض المؤشرات أن أي حل دائم للأزمة الكورية مازال بعيد المنال وبحاجة إلى جهود أكبر لحلحلة الأزمة وتقريب وجهات النظر وصولاً إلى سلام دائم وشامل في المنطقة كما تأمل دولها وبلدان الاتحاد الأور وبي.

وعلى رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) التي تضم عشرة اعضاء وهي :بروناي وكمبوديا واندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام عليها أن تنسق المواقف مع دول الاتحاد الاوروبي خلال القمة لدفع جهود السلام في شبه الجزيرة الكورية إلى الامام بالتعاون مع الصين واليابان والهند واستراليا وروسيا وامريكا وكوريا الشمالية والجنوبية ومنغوليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان التي انضمت مؤخراً إلى المنتدى الأمني الذي أعلنته هذه الدول مجتمعة في اجتماع اندونيسيا.

ومن خلال قراءاتنا المتفحصة لطبيعة الدول المشاركة في منتدى اندونيسيا الاقليمي الآنفة الذكر تجد أنها تتكون من مجموعتين المجموعة الاولى تضم دول رابطة الآسيان باعضائها العشرة والمجموعة تعرف بمجموعة (إي آر إف) المجموعتان معنيتان بشكل كامل بالاوضاع المتوترة بين الكوريتين ولا تخفى رغبتها في تسوية الأزمة القائمة بين الاطراف المعنية الثلاثة: كوريا الشمالية والجنوبية والولايات المتحدة لضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة وإعادة توحيد الكوريتين بالوسائل السلمية.

الأمن والإرهاب

ويتوقع أن تركز أعمال القمة الآسيوية الأوروبية على التعاون الامني وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب وقضايا انتشار الأسلحة النووية بالتأكيد على الالتزام بالعمل بين الشركاء الاوروبيين والآسيويين لمحاربة التهديدات الامنية التي تواجهها وأبرزها الإرهاب واسلحة الدمار الشامل ومناقشة فكرة المجموعة الامنية التي طرحتها أندونيسيا وانشاء تحالف عسكري أو التوصل إلى اتفاقية دفاعية لتعزيز القدرة الاقليمية للتعامل مع التحديات الامنية التقليدية وغيرها وسوف يتم تقديم خطط العمل الخاصة بالمجموعة الامنية والمجموعة الاقتصادية المتفق عليها إلى زعماء القمة للتصديق عليها بشكل نهائي.

وتتنافس الدول الكبرى على تقاسم المصالح والنفوذ في جنوب شرق آسيا ولعب دور أكبر في شؤنها وشجونها والتقمص بشخصية الصديق الذي جاء ليساعد دول المنطقة على تجاوز التحديات الأمنية خصوصاً وانها تعاني من ظاهرة الارهاب التي تقوم بها الجماعات المسلحة في اندونيسيا والفلبين وتايلاند وغيرها والتي اتخذت من انشطتها طابعاً معادي للمصالح الغربية أو للضغط على حكوماتها لغايات محلية أو وطنية كما هو الحال بالنسبة للجنوب الفلبيني المسلم المطالب بالاستقلال.

وتأتي الشراكة الأسيوية الغربية في شكلها الجديد على خلفية التحالفات الاقليمية التي افرزتها احداث (١١ سبتمبر) واعلان الولايات المتحدة حملة عالمية واسعة النطاق على الارهاب وربما أن دول رابطة جنوب شرق آسيا وجدت في هذه الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وامريكا أمراً مقبولاً بعد الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول النمور الأسيوية في عقد التسعينات من القرن الماضي. وقيل حينها أن تلك الازمة افتعلها الصندوق والبنك الدوليين لحمل النمور على قبول شروطها التي وقعت تحت وطأتها عديد من دول العالم الثالث وبالتالي يكون لهما موطئ قدم جديدة في منطقة ظلت حتى وقت قريب بعيدة عن نفوذها ومن خلفهما الشركات الاحتكارية الغربية المتعطشة دوماً لنهب ثروات الشعوب .

١٢ عاماً في الرئاسة.. حافلة بالمنعطفات

كليستيل يفارق الحياة قبل ساعات من نهاية ولايته رئيساً للنمسا

■ فيينا – خدمة قدس برس (حسام شاكر)

قبل ساعات من نهاية ولايته في منصب الرئاسة؛ توفي الرئيس النمساوي توماس كليستيل، على وقع تدهور مفاجئ في حالته الصحية. وكان من المقرر أن ينتهي عهد كليستيل رسمياً رئيساً للنمسا، اليوم الخميس، الثامن من (يوليو) ، لكنه نُقل إلى المستشفى صباح الاثنين، على إثر أزمة قلبية خطيرة ألمّت به، فغاب عن الوعي، وأخذت حالته في التدهور السريع، صباح الثلاثاء، ومع تبدد الأمل تدريجياً في استقرار حالته؛ أعلن عن وفاته قبيل منتصف ليل الثلاثاء – الأربعاء بقليل، أي قبل نحو أربعين ساعة فقط من نهاية عهده الرئاسي.

وكليستيل المولود عام ١٩٣٢ لأسرة متواضعة وأب يعمل في ترام فيينا، هو عاشر من تعاقب على منصب الرئاسة في النمسا، منذ نهاية العهد الإمبراطوري عام ١٩١٨، وتعاقب على المنصب لولايتين متتاليتين، منذ عام ١٩٩٢.

وقد تدرج توماس كليستيل في عدة مناصب دبلوماسية، في وزارة الخارجية النمساوية، وشغل منصب سفير لبلاده لدى الأمم المتحدة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ وإثر ذلك تولى منصب سفير لدى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٧، وهي الفترة التي شهدت ما عُرف باسم أزمة فالدهايم بين فيينا وواشنطن.

وقد جاء عهد كليستيل في الرئاسة عبر اثني عشر عاماً حافلاً بالتطورات، وكانت أول التحديات بالنسبة إليه ترميم صورة النمسا وعلاقاتها مع الدول الغربية الأخرى، التي تدهورت على خلفية قضية سلفه كورت فالدهايم، الذي شنت أوساط صهيونية أمريكية حملة ضده، لدى ترشحه في انتخابات الرئاسة سنة ١٩٨٦، وأثيرت ضد فالدهايم، وهو أمين عام أسبق للأمم المتحدة، اتهامات زُعم فيها أنه ذو ماضٍ نازي، وهو ما نفاه فالدهايم بشدة. وقد فُرضت على فيينا عزلة من قبل الولايات المتحدة والدولة العبرية، وبعض الدول الغربية الأخرى، حتى نهاية عهده في سنة ١٩٩٢، التي سعى خلالها فالدهايم إلى تعزيز علاقات بلاده بالدول العربية. وقد سارع كليستيل إلى طي صفحة عهد فالدهايم، فزار في هذا السياق فلسطين المحتلة، ملتقياً كبار المسؤولين الإسرائيليين، وأصبح أول رئيس للنمسا يتحدث أمام البرلمان الإسرائيلي.

ولكن كليستيل عمد في الوقت ذاته إلى نسج علاقات لبلاده مع العالم العربي والإسلامي والدول الآسيوية، وهي علاقات غلب عليها الطابع الاقتصادي، والدافع لفتح أسواق جديدة أمام الشركات النمساوية، التي أبرمت عقوداً تقدر بمليارات اليوروات في الدول الإسلامية والآسيوية، وخاصة السعودية وإيران والصين، وهو ما أعادته الغرفة الاقتصادية النمساوية إلى الأذهان أمس الأربعاء، مشيدة بكليستيل إثر رحيله.

وكان عهد كليستيل قد شهد ثلاث هزات قوية، جاءت الأولى سنة ١٩٩٦ مع تدهور حالته الصحية لعدة أشهر، ثارت معها التساؤلات بشأن أهليته الصحية للاستمرار في منصب الرئاسة. وقد أحدث تكهن أثارته اليومية الشعبية "تيغيليش أليس" آنذاك عن إصابته بمرض الإيدز هزة في الرأي العام، قبل أن يتضح للمواطنين اختلاق القصة، ومن ثم عاد توماس كليستيل إلى مزاولة مهامه، بشكل طبيعي، بعد فترة نقاهة طويلة.

وانطلقت الأزمة الثانية بطلاق الرئيس من زوجته السابقة، إديت كليستيل، وزواجه لاحقاً في سنة ١٩٩٨ من موظفة لديه، جمعتها معه علاقة خاصة، تسربت أنباؤها إلى وسائل الإعلام هي مارغوت لوفلر. وقد احتلت هذه القضية صدارة تغطيات الصحافة الشعبية في البلاد، بما عكر صفو صورة الرئيس، لفترة من الزمن، دون أن يمنع ذلك من فوزه الكاسح بولاية ثانية عام ١٩٩٨.

أما ثالث المنعطفات في عهد كليستيل، فتمثلت في تازم علاقاته مع الحكومة، التي يقودها حزب الشعب المحافظ، وهو الحزب الذي قدم كليستيل مرشحاً عنه لمنصب الرئاسة في الأصل. وجاء ذلك على خلفية جدل بشأن صلاحيات الرئاسة المحدودة جداً في النظام الجمهوري النمساوي، وعلى ضوء "اختلاف وجهات النظر"، كما يسميها رئيس الحكومة فولفغانغ شوسل.

ويحمل النمساويون انطباعاً إيجابياً جداً عن رئيسهم الراحل، الذي تمتع بشخصية اتسمت بالطابع الإنساني، وعدم التكلف، والقرب من مواطنيه. كما ثمّن مسلمو النمسا، البالغ عددهم ثلث مليون نسمة، مبادرته الشخصية لافتتاح معرض الكتاب الإسلامي، الذي أقامه المجمع الإسلامي الثقافي في خريف العام ٢٠٠٢.

وقد أعلن في فيينا أمس الأربعاء أن مراسيم تسليم الرئاسة للرئيس الجديد المنتخب هاينتز فيشر ستتم في موعدها اليوم الخميس، الثامن (يوليو)، والتي سيغلب عليها طابع الحداد بوفاة سلفه.

حملة احتجاجية ضد اعتقال الأجانب في بريطانيا

■ لندن/ وام /

تعرضت الحكومة البريطانية أمس لهجوم من جمعيات حقوق الانسان خاصة التي تعنى بالحريات الشخصية وذلك لاستمرار السلطات الأمنية في اعتقال عدد من الاشخاص ووضعهم في المعتقلات البريطانية بدون محاكمة أو توجيه تهم محددة اليهم بموجب قانون جدلي يبيح للأمن اعتقال من يعتقد انه يمثل خطراً على الأمن القومي حتى وإن لم تكن هناك أدلة واقعية ضده.

وقد رفعت الجمعيات الانسانية دعاوى قضائية للافراج عن المعتقلين في السجون البريطانية بدون محاكمة في الوقت الذي ترد فيه الحكومة على هذه الجمعيات بأن المعتقلين يمكن أن يتم تسفيرهم إلى بلادهم لكنهم سيواجهون عقوبة الاعدام إذا ما تسلمتهم السلطات هناك.

وترى الجهات الحقوقية أن القانون الذي يبيح اعتقال الاشخاص بدون اتهامات او محاكمات هو قانون جائر لا يمكن أن يطبق في بلد كبريطانيا تدعي المحافظة على حقوق الانسان.

وعلى صعيد متصل عقد ليلة الثلاثاء تجمع في مجلس اللوردات بقيادة اللورد ريا المعروف بدفاعه عن حقوق الانسان وذلك بمناسبة مرور ألف يوم على اعتقال أول أجنبي في بريطانيا بموجب القانون المثير للجدل.

وهاجم النائب العمالي السابق والشهير/ توني بن / الحكومة التي تسمح لنفسها باعتقال أشخاص بدون اتهامات او محاكمات معتبرا أن القانون يجب أن يسجل في التاريخ كقانون ما قبل الانسانية ومعربا عن صدمته من تنفيذ القانون بهذه الصورة القبيحة / على حد تعبيره /.

وقال: لتبقى حذرا اذا كانت لديك اتصالات مع العالم العربي فربما ستجد نفسك في سجن بلمارش أو غيره من السجون التي تضم المعتقلين الاجانب بدون ذنب.

وأفاد بيان صادر عن جمعية الحريات الانسانية أن السجون التي يقبع بها المعتقلون الابرياء لا تختلف على الاطلاق عن معتقل جونتانامو الامريكي في الجزيرة الكوبية.

وتستعد الجمعيات الانسانية لشن حملة قضائية ضد الحكومة بعد أن نجح المحامون في تحدي قرار لوزير الداخلية ديفيد بلانكيت باحتجاز ليبي بدون محاكمة أو تهمة وعلى الرغم من أن الحكومة تطبق قانونا صادرا عن مجلس العموم "البرلمان" إلا أن القائمين على الساحة القضائية في بريطانيا يعتقدون بأن هناك الكثير من الثغرات في القانون الذي يجب أن يلغى باسرع وقت ممكن.

وأوضح وزير الداخلية ردا على المطالبين باطلاق المعتقلين بدون محاكمة او تهمة بأن الحل الآخر هو إبعادهم إلى بلادهم التي حكم عليهم فيها بالسجن لارتباطاتهم الارهابية لكن المعارضين يؤكدون بأن هؤلاء لم يشكلوا أي خطر على الأمن القومي البريطاني.

ودعا القضاة في بيان صدر مؤخرا المسؤولين الأمريكيين الى الافراج عن المعتقلين أو محاكمتهم علنا ووفق القوانين المدنية لأن القوانين العسكرية تبيح للحكومة حجب معلومات هامة عن الجمهور قد تفيد المتهمين.

من جهة أخرى قلل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير من أهمية الاحاديث التي يتناقلها بعض المسؤولين والنواب البريطانيين والصحافة حول الاختلافات في وجهات النظر بينه وبين وزير المالية جوردون براون والاوفر حظا لخلافة بلير في زعامة حزب العمال ورئاسة الوزراء.

وانتقد بلير في تصريح صحفي كتابا اصدره ديفيد سكوت المستشار الاقتصادي السابق له ونشرت مقاطع منه أمس يتحدث عن مشاكل كبيرة بين براون وبلير بما في ذلك اختلافات كبيرة في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد مشيرا إلى أن الكتاب استند إلى متطلبات الصحف التي تبحث عن الاثارة.

وكان المراقبون قد ذكروا أن اتفاقا سريا وتاريخا تم بين براون وبلير يحكم بموجبه الاخير البلاد لدورتين انتخابيتين على أن يخلفه براون فورا في زعامة الحزب والحكومة.

إدواردز يعزز خطة كيري للاطاحة ببوش

■ واشنطن / (د ب ا)

جاء قرار جون كيري المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الامريكية باختيار عضو مجلس الشيوخ جون إدواردز لينضم إلى قائمة الانتخابات بمثابة خطوة أضفت الكثير من الحيوية على حملة كيري الانتخابية من أجل الوصول إلى البيت الابيض.

وعلى الرغم من ذلك فإن ترشيح إدواردز لمنصب نائب الرئيس تسبب في موجة من الانتقادات الحادة للديمقراطيين كما فتح الباب أمام الجمهوريين لتوجيه انتقادات لاذعة إلى المرشح لمنصب ناب الرئيس لافتقاده الحنكة في السياسة الخارجية وقلة خبرته بالشئون العسكرية.

وكان إدواردز البالغ من العمر ٥١ عاما في فترته الاولى كعضو في مجلس الشيوخ عندما كان ينافس كيري على أصوات الديمقراطيين والفوز بترشيح الحزب بينما كان كيري في فترته الرابعة عندما كان يواجه إدواردز الذي انتخب عام ١٩٩٨ لعضوية مجلس الشيوخ بعد أن حصد ملايين الدولارات من عمله كمحام متخصص في قضايا التعويضات.

وعقب الاعلان عن ترشيحه انتقدت اللجنة القومية للجمهوريين إدواردز واصفة إياه "بالمخادع" بينما جاء موقف بوش على النقيض عندما رحب بالشرع القادم من نورث كارولاينا في سباق الانتخابات.

ومع ذلك فقد راهن كيري على أن إدواردز سيعوض نقص خبرته بقدرته على توصيل رسالته إلى الطبقة العاملة من الامريكيين وسيعزز فرص كيري في الجنوب الاكثر محافظة من ولاية ماسوشيتس التي قدم منها كيري.

وقال بيل شنايدر المحلل السياسي في قناة (سي إن إن) التلفزيونية إن نقص الخبرة يمثل "ضعفا لادواردز لكنه ذلك الضعف غير المؤثر لأن كيري لديه خبرة تصل إلى ١٩ عاما قضاها في واشنطن والكثير من الحنكة اكتسبها في الشئون الدولية ومعرفة كبيرة بالعالم ، هو لا يحتاج إلى ذلك هو بحاجة إلى شخص لديه لمسة مشتركة هي تلك التي يملكها إدواردز".

ويتوقع أن يعلن الحزب الديمقراطي رسميا مساندته لترشيح كيري وإدواردز في انتخابات الرئاسة وذلك أثناء المؤتمر العام للحزب المقرر أن تبدأ فعالياته في ٢٦ يوليو في بوسطن.

تأتي تلك التوقعات بعد أن أشارت استطلاعات الرأي إلى أن كيري وبوش يواجهان مأزقا ولم يتبق سوى أربعة أشهر فقط على انتخابات الرئاسة في نوفمبر المقبل.

وجاء اختيار كيري لادواردز على نقيض ما فعله بوش عندما اختار ديك تشيني نائبا له في انتخابات عام ٢٠٠٠ حيث فضل بوش تشيني لما يتمتع به من خبرة لعقود طويلة قضاها في العمل السياسي بواشنطن فلم تكن السنوات الست التي قضاها جورج بوش في منصب حاكم ولاية تكساس سوى التجربة الأولى له في مجال الخدمة العامة.

وأراد كيري بإعلانه اختيار إدواردز أثناء اجتماع انتخابي حاشد في بيتر سبرج بولاية بنسلفانيا إعادة التأكيد على جدارة إدواردز لشغل منصب نائب الرئيس.

وأثناء الانتخابات الاولية كان كيري قد انتقد إدواردز لقلة خبرته في السياسة الخارجية.

وقال كيري جون "إدواردز مستعد لهذه الوظيفة" إنه مستعد لهذه الوظيفة ".

ولد إدواردز عام ١٩٥٣ لعائلة فقيرة في ساوث كارولاينا حيث كان يعمل والده عاملاً في مصنع للنسيج بينما كانت والدته تدير متجرا وهو الشخص الوحيد في أسرته الذي سنحت له فرصة دخول الجامعة وتخرج من جامعة ولاية نورث كارولاينا بعد حصوله على إجازة القانون.

وهو الآن واحداً من أغنى اعضاء مجلس الشيوخ بعد ان حقق ثروة طائلة من قضايا التعويضات التي ربحها أمام كبرى الشركات في الولايات المتحدة ..

اردوغان يبحث في فرنسا انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الاوروبي

■ هل ستنجح تركيا في بدء مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي.

■ .. انقرة / ا.ف.ب

أعلنت مصادر دبلوماسية تركية امس ان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان سيقوم بزيارة رسمية فرنسا من ١٩ الى ٢١ يوليو الجاري لبحث موضوع انضمام بلاده الى الاتحاد الاوروبي.

واضاف المصدر ان اردوغان سيلتقي خلال زيارته نظيره الفرنسي جان بيار رافاران اضافة الى الرئيس جاك شيراك.

واشار الدبلوماسي الذي رفض الكشف عن هويته انها زيارة مهمة لبلد مهم في الاتحاد الاوروبي مشيرا الى أن العلاقات الثنائية ستكون ايضا على جدول اعمال اللقاءات اضافة الى مسالة الترشيح.

وسيقرر القادة الاوروبيون في ديسمبر المقبل ما اذا الاتحاد الاوروبي سيبدأ مفاوضات الانضمام مع انقرة.

وانتقد الرئيس شيراك بقوة موقف الرئيس الامريكي جورج بوش في ٢٩ يونيو اثناء قمة الحلف الاطلسي في اسطنبول الداعم لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ورأى فيه تدخلا في الشؤون الاوروبية.

واعتبر شيراك ان مسيرة تركيا نحو الاتحاد الاوروبي لا رجعة فيها بالرغم من ان حزبه الاتحاد من اجل الاكثرية الرئاسية قد اعلن معارضته لهذا الانضمام.

وينقسم الاوروبيون بشأن موضوع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.

وهي بلد مسلم علماني يعد تعداده اكثر من ٦٠ مليون نسمة.

وبحسب استطلاع للرأي أجري في فرنسا في شهر مايو فان ٥٣ ٪ من الفرنسيين يعارضون انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.

وحصلت تركيا عام ١٩٩٩ على وضع تعتبر فيه مرشحة للانضمام.

ولكنها بقيت البلد الوحيد الذي لم يبدأ مفاوضات الانضمام.

وتأمل حكومة اردوغان التي تعتبر ان بلادها قد اوفت بالشروط المنصوص عليها في معايير معاهدة كوبنهاغن للبدء في المفاوضات. والتي ادخلت اصلاحات ديموقراطية كبيرة عبر البرلمان ان تبدأ المفاوضات معها في بداية عام ٢٠٠٥ .